# تركيا مابين الهاوية وأضنة

**محمد نادر العمري**

في أسوأ خياراته وتقديراته لم يكن رئيس النظام التركي رجب أردوغان يتوقع هذا التغيير الدراماتيكي المتسارع والذي لا يصب في خانة توجهاته ضمن المشهد العسكري السوري، والذي تمثل بثلاثة تطورات متزامنة، أولها بدء الانسحاب الأميركي من سورية وبروز نتائجه المخيبة للآمال التركية، وثانياً إقدام ميليشيات «قسد» بالمسارعة للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية ببعده العسكري لقطع الطريق أمام العدوان التركي، والثالث الناجم عن التطور السابق والمتمثل بالتقدم السريع للجيش العربي السوري من دون «إطلاق رصاصة واحدة»، باتجاه المناطق الشمالية والشرقية، وبما لا يمني النفس التركية الأردوغانية بتحقيق «الوراثة الاحتلالية» عن شريكه الاستراتيجي في الأطلسي كما وعده سابقاً.

هذه التطورات بأبعادها الثلاثية فرضت صيغة من النتائج الحالية والمستقبلية الآخذة في التبلور وفق منظور الأحداث والتطورات وصراع النفوذ والإرادات وفق التالي:

١- إنهاء الحلم الانفصالي لميليشيات «قسد» ونزولها من أعلى الشجرة كما ورد في بيانها بعد التوصل لهذا الاتفاق بأن هدفها ليس «انفصالياً»! بعد انغلاق جميع الآفاق أمامها سواء بالاعتماد على الغطاء الأميركي، وعدم إقدام الأوروبيين على إرسال قوات متعددة الجنسيات لحمايتهم، وإصرار النظام التركي على توسيع دائرة عدوانه بذريعتهم، والضغط الشعبي عليهم لعودة الدولة وتسليم الشريط الحدودي للجيش السوري وهروب بعض قياداتهم باتجاه جبال قنديل شمال العراق وانشقاق قسم من عناصرهم وهروبهم من بعض الجبهات.

٢- الاتفاق الذي ابتدأ باستكمال اتفاق منبج وأضيف له عين العرب لم يتوقف عند هذا الحد، بل امتد ليشمل باقي المناطق في المنطقة الشمالية الشرقية باتجاه الحسكة والمالكية عند نقطة التقاء الحدود السورية التركية وما تضمنه من مناطق وشبكة طرق مترابطة، وهذا سيشكل مسماراً قد يكون الأخير في نعش المشروع الأردوغاني «المنطقة الآمنة» لإقامة النظام المللي، والذي يهدف لاقتطاع شمال الجغرافية السورية من حلب حتى الموصل العراقية، فدخول الجيش السوري على سبيل المثال لا الحصر لمنبج وعين العرب يعني قطع التواصل بين قوات الاحتلال التركي في المناطق التي يحتلها بتل أبيض شمال شرق نهر الفرات بجرابلس غرب هذا النهر.

٣- الانسحاب الأميركي لم يعرف شكله وهدفه حتى اللحظة وهو الأقرب للانسحاب الجزئي في ظل تأكيدات أميركية بالاحتفاظ بقاعدة التنف، وقد يكون هدفه ليس كما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب برغبته بعدم المشاركة بحروب المنطقة العبثية، بل ليشكل انسحابه وإعطاؤه ضوءاً أخضر للعدوان التركي بداية لحرب معقدة في المنطقة، كما أن مصير إدارة سجون داعش لم تتضح بعد، هل ستسلم للحكومة السورية وهذا سيسرع التطبيع الأوروبي مع دمشق؟ أم إنها ستكون بإدارة «قسد» واحتمالية استخدامها فزاعة؟

٤- ستظهر هذه التطورات مدى تماسك أو هشاشة متانة العلاقة بين دول محور أستانا، فهذا المحور أمام خيارين، إما أن يظهر قدرته على احتواء العدوان التركي من قبل ضلعي المحور الآخرين، روسيا وإيران، لتذليل احتمالات المواجهة بين دمشق وأنقرة في عدد من المناطق التي يمكن أن يحصل بها تماس مباشر وبخاصة في منبج وعين العرب، عن طريق العودة لتفعيل اتفاق «آضنة» أو تعديله لتأطير خروج الاحتلال التركي زمنياً بناء على قاعدة الحفاظ على هذا المسار لتطويره مستقبلاً، أو أن تزداد هشاشة العلاقة بين دول هذا المحور والقائمة على تناقض المصالح والنفوذ، والمتمثل في عدم قدرتها على احتواء النفوذ التركي المتصاعد والذي عبر عنه مستشار الرئيس التركي ياسين اقطاي بداية، معتبراً أن الاتفاق بين دمشق و«قسد» مؤشر على عداوة تركيا وأن قوات بلاده ستقاوم الجيش السوري إذا دخل لمناطق شرق الفرات وتأكيد أردوغان فيما بعد على أنه «لن يتراجع عن هجومه في سورية مهما قيل»، وهذا قد يكون الهدف الأميركي من الانسحاب، لذلك قد تتوجه تركيا نحو التصعيد العسكري والسياسي من خلال:

أولاً: استغلال تركيا الوقت اللازم لانسحاب القوات الأميركية من الشمال السوري، للقيام بعمليات عدوانية جوية واسعة ودفع ميليشيات ما يسمى «الجيش الوطني» بكامل ثقلها لتحقيق تقدم في الجغرافيا التي يطمح إليها أردوغان لإقامة المنطقة الآمنة وفرضها كأمر واقع، وبخاصة أنه رفض منذ أيام أي وساطة أو مفاوضة في رسالة ضمنية برفض الدعوة الإيرانية للجلوس على طاولة الحوار بين تركيا وسورية و«قسد».

ثانياً: أن تزود المخابرات التركية جبهة النصرة وباقي التنظيمات الإرهابية المسلحة بأسلحة متطورة ونوعية لفتح أكثر من جبهة في إدلب وريفها وريف حلب الغربي وريف اللاذقية وإطلاق يدها في منبج، بهدف تشتيت واستنزاف الجيش السوري ومحاولة عرقلة تقدمه بأعداد كبيرة نحو مناطق الشمال الشرقي، وقد يلجأ النظام التركي لدفع المسلحين باستخدام الأسلحة الكيميائية في هذه الجبهات، لاتهام الحكومة السورية بذلك لوقف الانسحاب الأميركي والتعويل على صقور الإدارة الأميركية العسكرية لاحتواء قرار ترامب وخلط الأوراق مجدداً.

ثالثاً: إعادة توظيف داعش من قبل تركيا ولاسيما أن علاقة هذا النظام هي ارتباطية مع هذا التنظيم في ظل توافر المعطيات التالية:

- المحتجزون الأتراك لدى داعش الوحيدون الذين لم يتم قتلهم وتمت إعادة ٤٧ من ممثلي تركيا الدبلوماسيين والعاملين في قنصليتها بالموصل والذين احتجزهم داعش أثناء احتلال الموصل عام ٢٠١٤.
- داعش كان يعتمد بشكل كبير على تأمين موارده الاقتصادية من بيع النفطين السوري والعراقي وتهريب الآثار والمتاجرة بالأعضاء عبر صفقات موثقة مع شركات ووكلاء تابعين لحزب العدالة والتنمية بما في ذلك صهر الرئيس أردوغان، برات آلبيرق، مقابل إمدادهم بالأسلحة أيضاً.
- معظم عناصر داعش الذين هربوا من معركة الرقة ودير الزور دخلوا الأراضي التركية وتم نقل ثرواتهم، وتم في شهر أيلول الماضي نقل أكثر من ١١٠٠ عنصر منهم من الأراضي التركية نحو شمال إدلب وريف حلب الغربي ضمن دفعات اللاجئين الذين أجبرتهم تركيا للعودة ليكونوا ستاراً لنقل عناصر داعش الذين انضموا لما يسمى الجيش الوطني.
- تركيا استهدفت خلال أيام العدوان الماضية عدة سجون لداعش وهي لديها مصلحة في هروب هؤلاء من سجونها لعدة أسباب أهمها: تمكنهم من استثمار ظروف الفوضى للقيام بعمليات انتقامية ضد ميليشيات «قسد» بما يشتت الأخيرة ويضعف قدراتها الدفاعية ويخدم العدوان التركي ويسرع من عملياته بأقل الخسائر والتكلفة.

رابعاً: سياسياً من خلال سعي أنقرة بدفع ممثليه من المعارضة والمجتمع المدني بالتهديد بعدم المشاركة في اللجنة الدستورية.

من المؤكد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة السورية و«قسد» سيشكل نقطة فاصلة ومحوراً أساسياً في التصدي للعدوان التركي وحماية السيادة السورية ولو اتخذ شكلاً عسكرياً بهذا التوقيت، ولكن يمكن أن يشكل أرضية خصبة ليطال الجانب السياسي، وهذا سيطرح ثلاث مقاربات: أولها استعادة الحكومة السورية للمنطقة الشمالية الشرقية يعني استعادة حقول النفط والسلة الغذائية الأكبر في سورية ما يعني كسر جزء من الحصار الاقتصادي، والمقاربة الثانية تكمن في تسلم الدولة السورية سجون داعش وهذا سيدفع الأوروبيين أو معظم دولهم للتنسيق العلني والدبلوماسي مع دمشق والانفتاح عليها بعد توافر مؤشرات إيجابية على اقتراب الانفتاح العربي، أما المقاربة الثالثة تكمن في خيارات أردوغان والتي تضعه بين خيارين أحلاهما مر، إما الاستمرار في العدوان وهذا يضعه على حافة الهاوية في مواجهة الضامن الروسي قبل الجانب السوري بالتزامن مع اتساع رقعة العزلة الدولية والإقليمية وزيادة العقوبات الاقتصادية عليه والتي ستنعكس سلباً عليه في الداخل التركي، أو النزول من أعلى شجرة طموحاته نحو التنسيق مع دمشق بما تتطلبه اتفاقية أضنة.

### نزوح مئات الآلاف.. ومخاوف من انقطاع المياه.. ومنظمات إغاثة أوقفت عملها

# «نبع السلام» يتسبب بكارثة إنسانية في شمال وشمال شرق سورية

## الأمم المتحدة تحمل نظام أردوغان مسؤولية الجرائم بحق المدنيين

**| الوطن- وكالات**

أكدت منظمات دولية وإغاثية، تسبب العدوان الذي يشنه النظام التركي في مناطق شمال وشمال شرق سورية بكوارث إنسانية، على حين حملت الأمم المتحدة نظام رجب طيب أردوغان المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها الميليشيات المسلحة التابعة له ضد المدنيين في المنطقة.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر: «تتسبب الأعمال الدائرة بآثار مدمرة على السكان المدنيين، إذ يفر عشرات الآلاف من بلداتهم وقراهم الواقعة بالقرب من الحدود (مع تركيا)، وقد تسفر الأعمال القتالية الدائرة عن نزوح نحو ٣٠٠ ألف شخص يعيشون في مدن رئيسية في محافظتي الحسكة والرقة، التي تدور حولهما الأعمال القتالية الحالية».

ولفتت اللجنة إلى أن انقطاع المياه يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تعمل اللجنة الدولية والهلال الأحمر العربي السوري على مواجهتها، مؤكدة أن هناك مخاوف من انقطاع المياه تماماً عن مدينة الحسكة التي يبلغ تعداد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة تقريباً، على إثر تضرر محطة المياه الرئيسية التي تخدم المنطقة.

ولفتت اللجنة إلى أن المدنيين الذين فروا من ديارهم بحاجة إلى مأوى ومساعدات إنسانية عاجلة.

وكمثال لمدى الضرر الواقع على إحدى الأسر من جراء القتال، نقلت اللجنة عن المواطنة أم علي، (٣٨ عاماً)، من بلدة عين عيسى قولها: «لم نكد ننتهي من تناول الغداء حتى وقع انفجار هز أركان منزلنا. تملك الذعر أطفالي الصغار وأخذوا يبكون. أسرعت بأخذ الأطفال أنا وزوجي وغادرنا المنزل وسرنا لساعات. لم يكن بحوزتنا أي مال لاستئجار سيارة تقلنا إلى الحسكة، لذا استغرق وصولنا إلى المدينة يومين. والآن نحن نقيم في هذه المدرسة حيث نشعر ببعض الأمان، ولكننا لم نحضر معنا أي طعام أو مياه أو فُرُش للنوم».

على خط مواز، قال المتحدث باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، روبرت كولفيل في إفادة صحفية في جنيف، وفق وكالة «رويترز»: إن المكتب حصل على لقطات تصور عمليات القتل التي نفذها فيما يبدو مقاتلو جماعة «أحرار الشرقية» قرب منبج.

وأضاف: «تركيا قد تعتبر دولة مسؤولة عن انتهاكات جماعات تابعة لها ما دامت تمارس سيطرة فعالة على هذه الجماعات أو العمليات التي حدثت خلالها تلك الانتهاكات».

وأعلنت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في بيان، حسب وكالة «أ ف ب» أن منظمات إغاثة دولية أوقفت عملها وسحبت موظفيها من شمال شرق سورية، محذرة من التداعيات الإنسانية لذلك، بعد أسبوع من بدء النظام التركي والمليشيات المسلحة الموالية له العدوان على شمال شرق سورية.

الاحتلال التركي يواصل غاراته على رأس العين (أ ف ب)

وقالت الإدارة الذاتية في بيان: «ازدادت الأوضاع الإنسانية التي يتعرض لها أهلنا النازحون من المناطق التي طالها العدوان سوءاً، وسط انقطاع تام للمساعدات الإنسانية وقيام جميع المنظمات الدولية بإيقاف عملها وسحب موظفيها من مناطق (سيطرة) الإدارة الذاتية»، التي ذكرت، وفق «رويترز» أن أكثر من ٢٧٥ ألف شخص نزحوا بسبب العدوان التركي.

وأعلنت منظمة «ميرسي كور» الإثنين «تعليق عملياتها في شمال شرق سورية وإجلاء موظفيها الدوليين» في منطقة عملت فيها منذ عام ٢٠١٤ لتقديم المساعدات الإنسانية.

ووصف نائب مدير المنظمة لشؤون سورية مايد فيرغسون ما يحدث بأنه «السيناريو الكابوس»، وقال: «هناك عشرات آلاف الفارين ولا يمكننا الوصول إليهم».

وأضاف: «سحبنا موظفينا الدوليين من شمال شرق سورية، لم نعد قادرين على العمل بفاعلية تحت القصف الكثيف مع طرقات مغلقة وتغير دائم للأطراف المسلحة على الأرض».

وكانت نحو ١٤ منظمة إنسانية غير حكومية بينها مرسي كور وأوكسفام حذرت الأسبوع الماضي من تداعيات العدوان، منبهة إلى أنها قد تضطر إلى وقف المساعدات ونقل موظفيها.

وأعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ليلاً أنه «نتيجة التطورات الأخيرة، فإن المزيد من طواقم المنظمات الدولية اضطرت للانسحاب وتعليق العمليات».

وقال إنه بدءاً من الإثنين، «بدأ العاملون الدوليون في عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية العابرة للحدود» الانتقال إلى أربيل أو دهوك في إقليم كردستان العراق.

ولا يشمل قرار تعليق البرامج وكالات الأمم المتحدة، وفق ما أكد متحدثون باسمها.

وتسبّب عدوان النظام التركي منذ الأربعاء الماضي، وفق «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، باستشهاد نحو ٧٠ مدنياً وإصابة العشرات في منطقة تفتقد مستشفياتها للإمكانات.

وأحصت منظمة «يونيسيف» وجود ٧٠ ألف طفل بين إجمالي النازحين الذين فروا من منازلهم، مشيرة إلى تعرض «ثلاثة مراكز طبية ومركبات تقدّم الرعاية الطبية ومدرسة للقصف».

### أردوغان أكد إصراره على المضي بالعدوان وانشاء «الآمنة» بعمق ٣٢ كم!

# لافرنتييف: محادثات بين دمشق وأنقرة ولن نسمح بحدوث اشتباك بين الجانبين

**| وكالات**

مع تأكيدها أنها لم تؤيد العدوان التركي ضد سورية، كشفت روسيا أمس عن الحكومة السورية والنظام التركي يخوضان محادثات متواصلة على وقع هذا العدوان، وأكدت أن اتصالاتها مستمرة لتفادي حصول اشتباك بين الجيش العربي السوري وجيش الاحتلال التركي، وأنها لن تسمح بحدوث ذلك.

جاء ذلك بينما، أكد رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أنه سيواصل عدوانه وأنه يعتزم إقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» داخل الأراضي السورية بطول ٤٤٤ كم وعمق ٣٢ كم.

وكشفت المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، في تصريح صحفي له أمس نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن أن الحكومة السورية وحكومة النظام التركي تخوضان حواراً ومحادثات مستمرة على وقع العدوان التركي على الأراضي السورية.

وقال لافرنتييف، تعليقاً على احتمال اندلاع اشتباك عسكري بين سورية وتركيا: «أعتقد أن حدوث أي اشتباك ليس في مصلحة أحد بل أمر غير مقبول، ولهذا السبب نحن بالطبع لن نسمح بذلك».

وأشار لافرنتييف إلى وجود حوار مستمر بين الدولة السورية والنظام التركي، وأوضح في هذا السياق أن الاتصالات جارية «عبر قنوات وزارات الدفاع والخارجية والاستخبارات».

وشدد لافرنتييف على أن روسيا لم تؤيد أبداً العملية العسكرية التي يشنها النظام التركي شمال شرق سورية، على الرغم من التصريحات التي أدلى بها الجانب التركي.

وقال رداً على سؤال حول الموضوع: «لا، دعونا تركيا دائماً إلى ضبط النفس، واعتبرنا دائماً أن تنفيذ أي عملية عسكرية في الأراضي السورية أمر غير مقبول».

وأكد لافرنتييف ضرورة أن يكون أمن حدود سورية مع تركيا مضموناً من خلال انتشار قوات الجيش العربي السوري في الأراضي الواقعة على طول المنطقة الحدودية بين البلدين.

من جانبها، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن لافرنتييف قوله: إن «إقامة حوار كردي مع دمشق سيكون خطوة كبيرة في استعادة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها».

في الأثناء عبّر نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف للصحفيين، حسب «روسيا اليوم» عن أمل موسكو في عدم وقوع اشتباكات بين الجيش العربي السوري وجيش الاحتلال التركي، بسبب العدوان الذي يشنه الأخير على الأراضي السورية، مشيراً إلى استمرار الاتصالات لتفادي ذلك.

وقال بوغدانوف: «نأمل ألا تحدث هناك أي اشتباكات، على العكس، تجري اتصالات من أجل وضع طرق (لمعالجة القضية) وفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي وأخذا في الاعتبار المصالح المشروعة لكافة الأطراف المعنية».

ورفض بوغدانوف التعليق على تقارير تتحدث عن وساطة روسية بين دمشق والمجموعات الكردية المسلحة، مكتفياً بالقول: «طبعاً، نأمل في أن يتوصلوا إلى توافقات، يجب أن يتوافق الجميع بمن فيهم السوريون والأكراد، والسوريون والأتراك».

بموازاة ذلك، كشفت صحيفة «جمهوريات» التركية المعارضة نقلاً عن مصدر، حسب مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة، أن وزير دفاع النظام التركي التركي، خلوصي أكار، أكد أن بلاده تبحث عن قناة تواصل مع الحكومة السورية، وأنها تحاول التواصل وإجراء مباحثات معها عبر مؤسسات.

جاء ذلك، في حين أكد أردوغان أنه سيمضي في عدوانه على الأراضي السورية، وأعلن هامش اجتماع القمة السابعة لـ«المجلس التركي»، للدول الناطقة بالتركية في العاصمة الأذرية باكو، عن أنه يعتزم إنشاء «المنطقة الآمنة» داخل الأراضي السورية بطول ٤٤٤ كم وعمق ٣٢ كم.

وقال أردوغان حسب «روسيا اليوم»: «الدعم المقدم حتى اليوم لقرابة ٤ ملايين من طالبي الحماية في بلدنا معروف، ونفقاتنا تجاوزت ٤٠ مليار دولار، وقلت لجميع القادة تقريباً، هلمّوا لنعلن شمالي سورية منطقة آمنة، الكل قال جميل، ولكن عند تقديم الدعم لم يخرج ولا قرش من جيوبهم».

وأضاف: «إننا الآن نعلن إنشاء منطقة آمنة بطول ٤٤٤ كم من الغرب إلى الشرق وبعمق ٣٢ كم من الشمال إلى الجنوب، سيعود إليها اللاجئون الذين في بلدنا»! في إشارة إلى نيته الاصطدام مع قوات الجيش العربي السوري التي بدأت انتشارها في المنطقة.

على صعيد متصل، هاجم أردوغان جامعة الدول العربية على خلفية إدانتها للعدوان التركي على سورية في مقال له نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، حسب وكالة «الأناضول».

وقال أردوغان: «إن الجامعة العربية بقراراتها التي لا تعكس النبض والمشاعر الحقيقية للشارع العربي، فقدت شرعيتها»!

### وفد مجلس الشعب واصل مشاركته بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي

# أنزور: ما تشهده سورية من انتهاكات لقواعد القانون الدولي يشكّل النموذج الأخطر

**| الوطن**

اعتبر نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنزور، أن ما تشهده سورية من انتهاكات متكررة لقواعد القانون الدولي ومبادئه، يشكّل النموذج الأخطر لكَمّ هذه الاختراقات لكل الأعراف والقوانَين الدولية، وآخره الاعتداء التركي واحتلاله أجزاء من سورية، في حين شدد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والعربية والمغتربين بطرس مرجانة يعتبر «غزواً لأرض دولة ذات سيادة»، وذلك في رده على ادعاء رئيس برلمان النظام التركي أن عدوان بلاده على الأراضي السورية يستند إلى «اتفاقية أضنة».

وقال أنزور الذي يترأس وفد مجلس الشعب في أعمال الجمعية الـ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في صربيا في كلمة سورية التي تلقت «الوطن» نسخة منها: «يقف العالم اليوم أمام مفترق طرق خطير فهو يشهد انتهاكات متكررة لقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما فيها المبادئ الأساسية كاحترام السيادة الوطنية وقواعد القانون الدولي! لقد أصبحت الأزمات مزمنة وبات تجاوزها صعباً جداً وهذا الأمر من مسؤوليتنا المباشرة كوننا الممثلين الحقيقيين لشعوبنا.

وتساءل أنزور: ما هي الإجراءات التي اتخذتها برلماناتنا للحفاظ على النظام الدولي من جانب، ومن جانب آخر العمل على إنقاذ شعوبنا التي نمثلها؟، لافتاً إلى أن هذه الشعوب المهددة فعلياً بحاضرها ومستقبلها بسبب هذه القوى التي تتحكم بخيرات كوكبنا.

كما تساءل أنزور: إلى أي مدى أدت برلماناتنا مهمّتها الرقابية، للتأكد من توافق عمل بعض الحكومات مع القانون الدولي؟ وكيف يمكن للبرلمانات والمنظمات البرلمانية التأثير على درجة شفافية المنظمات الدولية؟ وكيف يمكن إعادة تعريف مؤسسات الحكم الوطنية والإقليمية والدولية وتعزيزها حتى تتمكن من تلبية متطلبات وتطلعات الشعوب التي تمثّلها؟ وما الذي يمكن للبرلمانيين فعله لتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومعالجتها بشكل أفضل، قبل أن تخرج عن السيطرة؟

وأضاف أنزور متسائلاً: ما هي المبادرات الإقليمية التي ثبتَ أنها الأكثر فعالية في المساهمة في تعزيز السلام والأمن وسيادة القانون؟ وكيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تعزيز التعاون البرلماني الدولي الإقليمي؟ وكيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي تأدية مهمته الأساسية في تعزيز الحوار السياسي والمساهمة في الحفاظ على النظام القانوني الدولي بالشكل الأمثل؟

ولفت أنزور إلى أن الذي يجري في سورية يشكّل النموذج الأخطر لكَمّ الاختراقات لكل الأعراف والقوانين الدولية، وآخره الاعتداء التركي واحتلاله أجزاء عزيزة من وطني بعد أن شكّل النظام التركي الممر الأخطر عبر سني الحرب لمعظم الإرهابيين الذين تدربوا أيضاً في معسكرات تركية لكي يحاولوا السيطرة على سورية وإسقاط نظامها الوطني.

وقال: إن «الإدانات الدولية لهذا العدوان السافر نُحيّيها ونجدها تشكل بدايات طيبة لمراجعة مهمة لكل ما جرى بخصوص بلدي وهذا بدوره يجعلنا نتشجع أكثر لإجراء مراجعة كلّية لكل العمل البرلماني الدولي محققين بذلك صالح شعوبنا».

وفي وقت سابق من يوم أمس أوضح مجلس الشعب في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أن وفد المجلس واصل مشاركته لليوم الثاني على التوالي في أعمال الدورة، مشيراً إلى أنه شارك أمس في اجتماع الدورة ٢٠٥ للمجلس الحاكم وللجمعية الـ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي.

وأكد البيان، أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية والعربية والمغتربين رد على ادعاء رئيس برلمان النظام التركي أن عدوان بلاده على سورية مستند إلى «اتفاقية أضنة»، وشدد على أن ذلك «مرفوض جملة وتفصيلاً ويعتبر العدوان هجوماً وغزواً لأرض دولة ذات سيادة».

وقال مرجانة حسب البيان: «إن الجميع بات يعرف أن النظام التركي فتح حدود بلاده أمام الإرهابيين من دول العالم وقدم الدعم المادي والعسكري واللوجستي، ولا تزال العصابات المصنفة إرهابية حسب قرارات مجلس الأمن، والتي رفعت السلاح في وجه الدولة السورية، وهي تساعد الجيش التركي الآن في غزو أراضي في الجمهورية العربية السورية».

وفي اجتماعات اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بمشاركة عضوي المجلس ايناس الملوحي وسمير الخطيب، ألقى الأخير كلمة أكد فيها أن سورية تعرضت لحرب ظالمة شاركت فيها دول كبيرة في حلف «الناتو» تارة بالتدخل المباشر وتارة باستخدام أداوتها والأنظمة التابعة لها إقليمياً.

وطالب الخطيب البرلمان الدولي بما يمثل أن يعمل على رفع العقوبات الجائرة عن الشعب السوري المظلوم ودعم القطاع الصحي في سورية التي قدم شعبها أرقى الرسائل الإنسانية.

وحسب البيان، شارك عضوا المجلس أنس زريع وصالح معروف، في اجتماع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، في حين شارك العضوان خالد الضاهر وزريع في لقاء منتدى الشباب البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي بدورته الـ١٤١.

وعلى هامش الاجتماعات التقى مرجانة بنظيره رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الصربية جاركو أوبرادوفيتش وتناول الجانبان الأزمة التي مرت بها سورية خلال السنوات الماضية.

من جانبه قدم مرجانة شرحاً عن الأحداث التي مرت على سورية، والتدخلات السافرة لبعض الدول الإقليمية بشؤونها، مؤكداً أن الجيش العربي السوري على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه للدفاع عن الأراضي السورية.

نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنزور خلال إلقاء كلمة سورية في أعمال الجمعية الـ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي في صربيا (الوطن)